تحت المجهر

شعبنا يحتفل بأول أيار عيـــداً وطنيـــاً

الاستعدادات الكبيرة التي تشهدها بلادنا احتفالا بعيد اول ايار، عيد العمال العالمي، تحمل اكثر من دلالة وتنطوي على اكثر من مغزى. وتكبر هذه الدلالات وتتعاظم المعاني حين نلمس ان هذه الاستعدادات قد خرجت عن المستوى العمالي البحت لتتسع وتشمل قطاعات واسعة من المواطنين في المناطق المحتلة ولتتحول الى مساهمة جماهيرية واسعة بحيث تجعل عيد العمال عيداً وطنياً، ومناسبة شعبية.

انها تدل على الدور المتزايد للطبقة العاملة في مجال الانتاج وتشغيل المؤسسات الاقتصادية في البلاد مضيفة بذلك الى ثروات هذا البلد ومساهمة في الدعم الحقيقي لصمود مواطنيه.

وهي تبين ان طبقتنا العاملة قادرة تماما على التوفيق بين مهام الدفاع عن المصالح الطبقية وحماية المصالح الوطنية في هذا الظرف العصيب الذي تحياه بلادنا.

كما انها تعكس الاحترام والتقدير اللذين تحظى بهما الطبقة العاملة لدى الجماهير الشعبية الغفيرة نتيجة الدور المرموق الذي تحتله الطبقة العاملة وافكارها في مجمل نضال شعبنا.

فتحية الى طبقتنا العاملة في عيدها.

وتحية الى الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية وقيادته المخلصة.

وتحية الى كل من ساهم في ايصال الطبقة العاملة وافكارها الى مثل هذه المواقع المتقدمة.

ابو نجر

الـدعـم المـالي الاردني للضفـة
هـل هـو مسـاعـدة أم لغـرض في نفس يعقوب؟!

تنشر بعض الصحف المحلية وخاصة جريدة "القدس" وبشكل متواتر الاخبار عن الدعم المالي الذي يقدمه الاردن او ينوي تقديمه الى المواطنين في الضفة الغربية من اجل "دعم الصمود" وتعزيز التصاق الاخوة في الضفة بارض الوطن" الخ....

وتقول "القدس" في عدد ٧٨.٤.١٦ ان الحكومة الاردنية ستعمل ابتداء من السنة المالية العالية على "زيادة دعمها للمواطنين في الضفة الغربية" عن طريق زيادة حصص المحروقات للبلديات وتقديم القروض المالية لغايات التطوير والاعمار وانجاز المشاريع الحيوية ودعم الجمعيات الخيرية والتعاونيات والمؤسسات والمستشفيات الاهلية ومن اجل اقامة مشاريع الاسكان المختلفة.

ليس سرا ان الضفة الغربية بحاجة ماسة الى كميات كبيرة من الاموال الضرورية لاقامة مختلف المشاريع الاقتصادية وغير الاقتصادية. فاقامة مثل هذه المشاريع سيساعد على توفير فرص العمل لاعداد كبيرة من المواطنين ويساهم بالتالي في الحد من الهجرة المتزايدة التي تشهدها المناطق المحتلة. كما انه سيساعد على اقامة نوع من الاعتماد الاقتصادي على الذات.

ولكن المطلوب فعلا هو المساعدات والقروض التي تساهم حقا في تقليص اعتماد اقتصاد الضفة الغربية لاعلى الاقتصاد الاسرائيلي وحده وانما ايضا على اقتصاديات الدول الاخرى بما في ذلك... بل وعلى راس ذلك - الاقتصاد الاردني.

قد يقول بعض "العقلاء" ان المهم هو توفير الاموال بغض النظر عن مصدرها فالامور تقيم بنتائجها وليس بمصادر تمويلها.

حقا ان الامور تقيم بنتائجها! ولكنها ستكون عليه اثار هذا "الدعم" الاردني بالنسبة لمستقبل بلادنا.

معروف ان حكام الاردن، لم يتخلوا عملياً، عن مطامعهم في اعادة الحاق الضفة الغربية بمملكتهم سواء عن طريق مملكة متحدة او اتحاد فيدرالي او اي شكل اخر يمكن ان يكون ممكن التحقيق حيث تعود الضفة الى حظيرة الاردن وبحيث يحرم الشعب الفلسطيني من حقه المشروع في اقامة دولته المستقلة.

ورغم ان الاموال التي يقدمها الاردن الى الضفة الغربية تأتي من مساعدات الدول العربية التي قررتها مؤتمرات القمة العربية المختلفة بهدف مساعدة مواطني الضفة الغربية، ورغم ان الهدف الرئيسي لهذه المساعدات كان يجب ان يتجه الى تعزيز صمود المواطنين الفعلي، فان حكام الاردن يعملون على استغلال هذه الاموال العربية المصدر لتنفيذ مآربهم السياسية في الضفة الغربية، وهم يستغلون لذلك الحاجة المادية الماسة لمواطنينا

واذ لم يعد باستطاعة حكام الاردن تنفيذ مخططاتهم السياسية في الضفة باساليبهم العادية المعروفة وذلك لبعد المواطنين - نتيجة الاحتلال - عن متناول مخابراتهم وزنازينهم وروسائهم القمعية الاخرى، فانهم يلجأون الى تقديم الطعم المادي من اجل كسب اوسع فئات ممكنة من المواطنين الى جانبهم بحيث يشعرون ان الارتباط السياسي بالاردن سيجلب لهم الفوائد الاقتصادية.

واشتراط تقديم المعونة الاردنية بشروط سياسية امر معروف ولم يعد باستطاعة "عقلائنا" تمويهه. ولعل في الامثلة التالية ما ينفع!

- اشتراط دعم الحكومة الاردنية لجمعيات الاسكان اذا كان اعضاؤها من موظفي الاردن او كانت هيئات ادارتها ممن يتقاضون رواتب من الاردن ("القدس" ٤.١٦).
- اشتراط الامير حسن (على لسان مفتش العمل بالخليل) تقديم مساعدات لنقابات الخليل في حالة انفصالهم عن الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة وشقهم وحدة الحركة العمالية. ("الطليعة" ٤.١٣).
- وقف المساعدات عن جمعية المقاصد الخيرية بالقدس لعدم رضى حكومة الاردن عن هيئتها الادارية المنتخبة.

وهذه الامثلة هي نقطة في بحر محاولات الاردن والمكتب التنفيذي لشؤون الوطن المحتل لربط المواطنين بسياستهم مستغلين لذلك المساعدات الاقتصادية.

من هنا فان نتائج "دعم" الاردن واضحة ولها نتائج مدمرة على مستقبل شعبنا السياسي.

وهذا يضع من جديد وبصورة ملحة امام كل القوى والمؤسسات الحريصة على مستقبل استقلالنا الوطني ان تسعى لتأمين مصادر دعم مالي من الدول والجهات الحريصة على ضمان الاستقلال الوطني الفلسطيني. ولا شك ان بين بعض هذه الدول من تمكنه امكانياته المادية من المساهمة الفعلية في تحقيق هذا الهدف.

الريف المصري يعود الى الوراء

يبدو ان الاوضاع الاقتصادية في الريف المصري تزداد سوءا، كما ان التمايز بين اغنياء الفلاحين وفقرائهم يشتد حتى يكاد يعيد الى الاذهان صورة الريف المصري ابان حكم الملك فاروق الذي فجرته ثورة ٢٣ يوليو.

فكما تذكر مجلة "ذي ميدل ايست" في عدد نيسان ٧٨، فانه يعتقد ان ١٠ بالمائة من اغنى الفئات في الريف المصري يحاسبون على حوالي ثلث النفقات الاستهلاكية بينما يحاسب ٤٠ بالمائة من اكثر الفلاحين فقرا على سدس النفقات الاستهلاكية فقط".

وتستطرد المجلة قائلة: "ان العشرة بالمائة من اغنياء الريف المذكورين يملكون ٦٥ بالمائة من الاراضي في حين يملك الخمسون بالمائة من اكثر الفلاحين فقرا واحد بالمائة من الاراضي".

ان هذه الارقام تبين في حالة كونها دقيقة - وهو امر ليس بالمستغرب، ان النظام الحالي في مصر قد قضى فعلا على المكتسبات التي حققتها الجماهير الفلاحية المصرية بنقل قوانين الاصلاح الزراعي التي سنتها الثورة المصرية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

البطالة تتزايد في الشرق الأوسط

يتبين من الكتاب السنوي لعام ٧٧ الذي اصدرته منظمة العمل الدولية ان منطقة الشرق الاوسط تشهد زيادة في عدد العمال العاطلين عن العمل.

ويوضح الجدول التالي التغير الذي طرأ على عدد العاطلين عن العمل في الفترة ما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٧ وذلك في عدد من بلدان الشرق الاوسط:

البلد	سنه ٧٢	سنه ٧٧	النسبة المؤوية للتغير ٧٢=١٠٠٪
السودان	٤٠٠٨٠	٦٦٨٠	١٦٣,٧
العراق	٨٠٠٢٠	٩٥٨٠	١١٩,٤
المغرب	٢٩٨٠٠	٢٤٢٠٠	٨١
تونس	٢١٩٠٠	٥٤٧٠٠	١٧١
سوريا	٨٠٩٠٠	٨٨٥٠٠	١٠٩
تركيا	٤٣٠٩٠٠	١٤٢٠٣٠٠	٣٣٣٩
مصر	١٣٤٦٠٠	٢٩٦٠٥٠٠	٢٢٠٠٣

والامر الجدير بالملاحظة ان نسبة ازدياد البطالة هي اقل ما تكون عليه - ما عدا المغرب - في البلدان التي تقوم باجراءات اجتماعية واقتصادية تستهدف تطوير القطاع العام وتعلن عن انتهاجها طريقا غير راسمالي في التطوير الاقتصادي وهي سوريا والعراق.

أغنياء فرنسا القليلون يزدادون غنى

افادت صحيفة "انترناشيونال هيرالد تربيون" (عدد ٧٨.٤.١٢) ان المصادر الاحصائية الرسمية الفرنسية تشير الى ان الفجوة بين الاغنياء والفقراء في فرنسا قد اتسعت بشكل كبير منذ الحرب العالمية الثانية.

فقد بينت هذه الاحصائيات ان اغنى ١٠ بالمائة من سكان فرنسا البالغ عددهم ٥٣ مليوناً قد زادوا ثرواتهم بـ ١٠ بالمائة سنوياً ما بين عام ٤٩ و ٧٥. ولم تزدد مداخيل افقر ١٠ بالمائة من السكان وفي نفس الفترة الا بنسبة ٧ر٥ بالمائة في العام.

ويعتبر المراقبون ان هذا هو احد الاسباب الرئيسية في الانعطاف الحاد نحو اليسار الذي تشهده فرنسا والذي كاد ان يوصل الاشتراكيين الى سدة الحكم في

اخبار اقتصادية

● خصصت شركة التعدين العربية التي تساهم فيها ١٢ دولة عربية ١٠ بالمائة من راسمالها البالغ ٤٠٠ مليون دولار للمساهمة في مجموعة استثمارات جديدة خلال شهر ايار القادم.

وتتوزع المساهمة على النحو التالي:

٢٥ بالمئة من راس مال مشروع تعدين النحاس في المغرب

شراء ٥ بالمئة من اسهم مصنع الاسمدة الفوسفاتية الذي يجري بناؤه حاليا في منطقة العقبة بالاردن (راسماله ١٠٠ مليون دولار).

تغطية ٢٥ بالمئة من راس مال مشروع التعدين في اليمن الشمالي.

ويتضح من طبيعة توزيع الاستثمارات ان شركة التعدين العربية التي اسستها - بالاساس - الدول العربية التي تسير في طريق الراسمالية، ان الشركة تستهدف تعزيز العلاقات الراسمالية في البلدان التي توظف فيها اموالها.

● انتجت انغولا ٥٤ الف طن من السكر في الفترة ما بين آب ٧٧ ونيسان ٧٨. وهذا يمثل - وفقا عدد نيسان الاخير - زيادة بنسبة ١٨ بالمئة عن نفس الفترة من العام الماضي حيث بلغ الانتاج ٤٣ الف طن.

ويقوم الاختصاصيون الكوبيون في انتاج السكر بمساعدة انغولا في زيادة انتاجها من هذه المادة الحيوية كما يساعدون في انشاء مصنع جديد للسكر.

وجدير بالذكر ان انغولا استوردت ٥٠ بالمئة من سكرها في العام الماضي من كوبا.

وهكذا يثبت الكوبيون انهم لا يقدمون المساعدة لانغولا في مجال تقوية قدرتها الدفاعية وهزيمة القوى المعادية للثورة فقط وانما يقدمون لها خبراتهم الفنية في مجال تطوير زراعة وصناعة السكر ايضا رغم ان ذلك سيؤدي الى تخفيف احتياج انغولا للسكر الكوبي!

● تاسست مؤخرا مؤسسة مصرفية اسمها "شركة تبرا" من قبل متمولين من الكويت والسعودية والامارات العربية بالاشتراك مع شركات مصرفية اميركية. وهدف المؤسسة، التي يمتلك حصة الاسد من اسهمها الشيخ علي السالم الصباح ابن امير الكويت السابق، استثمار اموال البترول في الشركات العالمية عن طريق شراء حصص قليلة من اسهم مختلف الشركات.

والامر الجدير بالملاحظة ان احد الاسباب المهمة في تعثر عمليات التطوير الاقتصادي في عدد من البلدان العربية هو نقص رؤوس الاموال الضرورية.